الرسمية التي تظهر أن نسبتهم كانت في العام ١٩٦٠ ــ ١٩٦١، ٤٩,٥٪؛ وفي العام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ بلغت النسبة ٣٦,١٪؛ وفي العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، ١٩,٨٪[٣].

وعدا عن ظاهرة الأمية، فان التعليم العربي لا يزال يتخبط في مشاكل عدة يلزمها حلول حقيقية على مختلف الأصعدة. ولعل أولى هذه المشاكل وأبرزها هي:

أولاً ــ النقص في عدد المعلمين الأكفياء في المدارس العربية: فهنالك نقص واضح في عدد المؤهلين منهم منذ قيام اسرائيل. وقد بدأت هذه المشكلة في البروز منذ بداية الخمسينات، حيث قامت اسرائيل بتعيين العشرات من المعلمين العرب، غير المؤهلين للعمل في المدارس العربية، ووصلت نسبتهم في السنة الدراسية ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ الى ٩٠٪ من مجموع المعلمين العاملين في المدارس العربية. [وان كان هنالك انخفاض بهذه النسبة في الفترة الحالية][٤].

وكانت السلطات العسكرية الاسرائيلية ولا زالت تتدخل في شؤون المعلمين العرب، سواء عند تعيينهم الذي كان يتم بعد فحص «ولاء المعلمين لاسرائيل»، دون النظر أحياناً كثيرة الى كفاءتهم العلمية؛ وحتى بعد تعيينهم، اذ كانت السلطات الاسرائيلية العسكرية تمارس ارهاباً على كل من تشك في نشاطه السياسي وآرائه وانتماءاته، وتدفع نحو فصله. وقد ذكر أحدهم «ان الدائرة العربية في وزارة المعارف والثقافة لا زالت تتبع سياسة تعسفية في تعيين المعلمين العرب وفصلهم، وان تعيينهم لا يتم الا بموافقة ضابط الأمن في وزارة المعارف»[٥]. كما أكدت ذلك مصادر أخرى، حينما قالت «إن نصف عدد المعلمين من الوسط العربي غير مؤهلين، وان قبول المدرسين لا يحدد بناءً على مقدرتهم العلمية، فعشرات المعلمين، ومنهم مدرسون مؤهلون وذوو خبرة في حقل التعليم، قد رفضوا أو فصلوا بسبب آرائهم السياسية، بينما قبل عشرات المعلمين في سلك التعليم على الرغم من النقص في امكاناتهم العلمية»[٦]. اضافة الى ذلك، فان المعلم العربي ليس آمناً على نفسه مما يقول داخل الفصل (الصف)، كما أنه مقيد بالمناهج الاسرائيلية المعدة خصيصاً للعرب، والتي لا تتناسب مع الطالب العربي. ففي سنة ١٩٥٨، أصدر مدير قسم التعليم العربي في وزارة المعارف والثقافة تعميماً الى جميع المدارس جاء فيه «لقد اكتشفنا وجود مدرسين يستخدمون كتباً مدرسية جلبت خصيصاً من الدول المجاورة، ان هذه الكتب ممنوعة ليس في المدارس فقط، ولكن حتى في البيوت، انكم مسؤولون [المعلمون] عن اخبار السلطات في أية حالة تشاهدون فيها استعمال مثل هذه الكتب»[٧].

وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على المستوى التعليمي في القطاع العربي في اسرائيل، وأدت الى انخفاضه مقارنة مع القطاع اليهودي، خصوصاً وأن سياسة عزل المعلمين الاختصاصيين «المشكوك في أمرهم»، وتعيين معلمين غير أكفياء، لا زالت سارية حتى الآن[٨].

ثانياً ــ نقص المؤسسات التعليمية في القطاع العربي: فبالرغم من ارتفاع عدد هذه المؤسسات، الا أنه لا زال غير كاف، بالمقارنة مع ارتفاع عدد الطلاب. فقد ارتفع عدد المدارس من ١٤٦ مدرسة في العام ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ الى ٢٥٦ مدرسة في العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ ووصلت في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ الى ٣٧٧ مدرسة. وفي الوسط